الأمم المتحدة
A/RES/59/223

Distr.: General
14 February 2005

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون
البند ٨٣ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (*A/59/481/Add.3*)]

٥٩/٢٢٣ – أزمة الديون الخارجية والتنمية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ٥٨/٢٠٣ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بشأن أزمة الديون الخارجية والتنمية،

وإذ تؤكد من جديد توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(١)]، الذي يسلم بأن تمويل الديون التي يمكن تحملها عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(٢)]، الذي يؤكد من جديد الحاجة إلى القيام بمعالجة شاملة وفعالة لمشاكل الديون التي تواجهها البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل،

وإذ تشير أيضا إلى قرارها ٥٧/٢٧٠ باء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣،

وإذ يساورها القلق لأن عددا من البلدان النامية لم يستفد بما فيه الكفاية من الانتعاش الاقتصادي العالمي الحالي فيما يبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وبخاصة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حيث يمكن أن يؤثر استمرار الديون والتزامات خدمة الديون تأثيرا سلبيا في تنميتها المستدامة،

وإذ ترحب بالتمديد الإضافي لشرط انقضاء أجل مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وإذ تلاحظ أن المبادرة تهدف إلى تعزيز القدرة على تحمل الديون في أفقر البلدان،

---

(١) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٢) انظر القرار ٥٥/٢.

وأن تنفيذ هذه المبادرة يمكن تعزيزه عن طريق تبسيط الشروط، وإذ تشدد في هذا الصدد على ضرورة ضمان ألا يستعاض بتخفيف عبء الديون عن مصادر التمويل الأخرى، وإذ تسلم كذلك بما أحرز من تقدم في تنفيذ هذه المبادرة[٣]، وإذ ترحب بالنداء الوارد في البيان الذي أصدرته لجنة التنمية المشتركة التابعة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤[٤]، الذي يحث فيه جميع الدائنين على المشاركة في المبادرة،

١ - **تحيط علما** بتقرير الأمين العام[٥]؛

٢ - **تشدد** أن على الدائنين والمدينين أن يشتركوا في تحمل مسؤولية منع حالات الديون التي لا يمكن تحملها وإيجاد حلول لها في الوقت الملائم وبطرق فعالة، وتؤكد الحاجة إلى مواصلة الجمع بينهم في المنتديات الدولية ذات الصلة، وتؤكد مجددا، في هذا الصدد، أن النظام المالي الدولي، إلى جانب تعزيز التمويل الخارجي الرسمي والخاص، والاستثمار المباشر الأجنبي، عناصر أساسية للتوصل إلى حلول دائمة؛

٣ - **تؤكد** أن تخفيف عبء الدين يمكن أن يؤدي دورا أساسيا في الإفراج عن الموارد التي ينبغي توجيهها نحو الأنشطة المتسقة مع القضاء على الفقر، والنمو الاقتصادي المطرد، والتنمية المستدامة، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[٢]، وتحث، في هذا الصدد، البلدان على توجيه الموارد المفرج عنها من خلال تخفيف عبء الدين، وبوجه خاص من خلال إلغاء الديون وخفضها، نحو تحقيق هذه الأهداف؛

٤ - **تؤكد أيضا** أن القدرة على تحمل الديون تعتمد على تضافر عدة عوامل على الصعيدين الدولي والوطني، وتشدد على لزوم عدم استخدام أي مؤشر بمفرده للتوصل إلى أحكام نهائية بشأن القدرة على تحمل الديون، وتؤكد، في هذا الصدد، مع التسليم بالحاجة إلى استخدام مؤشرات شفافة وقابلة للمقارنة، ضرورة مراعاة ظروف كل بلد على حدة والأثر المترتب على الصدمات الخارجية عند تحليل القدرة على تحمل الديون، وتدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى أن يأخذا في اعتبارهما، لدى تقييمهما القدرة على تحمل الديون، ما يطرأ من تغيرات جوهرية من جراء عوامل عدة منها الكوارث الطبيعية

---

(٣) تجاوز خمسة عشر بلدا نقطة الإكمال، وقام سبعة وعشرون بلدا بإعادة توجيه قدر كبير من الأموال من خدمة الديون إلى النفقات الاجتماعية.

(٤) انظر: الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي، المجلد ٣٣، الرقم ١٨ (١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤). متاح أيضا على: www.imf.org/imfsurvey.

(٥) A/59/219.

والصراعات والتغيرات في توقعات النمو على الصعيد العالمي أو في معدلات التبادل التجاري، وبخاصة بالنسبة للبلدان النامية المصدرة للسلع الأساسية؛

٥ - **تلاحظ مع القلق** أن بعض البلدان التي بلغت نقطة الإكمال فيما يتعلق بمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون لم تتمكن، على الرغم مما حققته من تقدم، من اكتساب قدرة دائمة على تحمل الديون، وتؤكد أهمية تشجيع الممارسات المسؤولة في الإقراض والاقتراض، وضرورة مساعدة هذه البلدان على إدارة عمليات الاقتراض التي تقوم بها وتجنب تراكم الديون التي يتعذر تحملها، بما في ذلك من خلال استخدام المنح، وترحب، في هذا الصدد، بالعمل المستمر الذي يضطلع به صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لوضع إطار تطلعي لتحمل الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والبلدان المنخفضة الدخل، وكذلك بالمناقشات الجارية بشأن المبادرات الأخرى الرامية إلى كفالة القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، بما في ذلك من خلال تخفيض الديون أو إلغائها، مع التأكيد في الوقت ذاته على ضرورة الحفاظ على السلامة المالية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف؛

٦ - **تؤكد** الحاجة إلى أن يعمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على إبقاء الآثار العامة للإطار بالنسبة للبلدان المنخفضة الدخل قيد الاستعراض، وتدعو إلى توخي الشفافية في حساب التقييمات الخاصة بالسياسات العامة للبلدان وتقييمات المؤسسات، وترحب بما أبدي من نية للكشف عن تصنيفات أداء البلدان الذي قامت به المؤسسة الإنمائية الدولية، التي تشكل جزءا من الإطار؛

٧ - **تؤكد من جديد** الحاجة إلى أن يواصل جميع الدائنين، حسب الاقتضاء، اتخاذ تدابير لتخفيف عبء الدين على نحو حثيث وسريع، بما في ذلك داخل ناديي باريس ولندن والمنتديات ذات الصلة الأخرى، وتعرب عن ترحيبها بالمبادرات الثنائية الأخرى التي تم الاضطلاع بها من أجل خفض الديون التي لم تسدد، ليكون ذلك إسهاما في بناء القدرة على تحمل الديون وتسهيل عملية التنمية المستدامة؛

٨ - **تكرر** الدعوة إلى البلدان المتقدمة النمو، حسبما أعرب عنه في إعلان الألفية، إلى أن تكمل البرنامج المعزز لمبادرة تخفيف أعباء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وأن تكفل أن يكون البرنامج ممولا تمويلا كاملا؛

٩ - **تقر** بالجهود التي تبذلها البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتشجعها، وتهيب بهذه البلدان أن تواصل تحسين سياساتها الداخلية وإدارتها الاقتصادية، باتباع جملة وسائل منها اعتماد استراتيجيات للحد من الفقر، وأن تهيئ بيئة محلية تساعد على تنمية القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وعلى الحد من الفقر، بما في ذلك وضع إطار مستقر للاقتصاد الكلي،

ووجود أنظمة شفافة وخاضعة للمساءلة في مجال المالية العامة، ومناخ تجاري سليم، ومناخ استثماري يمكن التنبؤ به، وتدعو، في هذا الصدد، جميع الدائنين بمن فيهم الدائنون في القطاعين الخاص والعام، إلى تشجيع تلك الجهود، بالعمل مثلا على مواصلة المشاركة في إنجاز عملية التخفيف من أعباء الديون في إطار المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومواصلة تقديم التمويل الملائم وبشروط ميسرة بالقدر الكافي من جانب المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة؛

١٠ - **تؤكد** أهمية الاستمرار في توخي المرونة فيما يختص بمعايير الأهلية للمبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبخاصة البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد انتهاء الصراع، والحاجة إلى إبقاء الإجراءات الحسابية والافتراضات الأساسية لتحليل القدرة على تحمل الديون قيد الاستعراض؛

١١ - **تؤكد أيضا** ضرورة إيجاد حل لمشاكل ديون البلدان النامية المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل المثقلة بالديون وغير المؤهلة لتخفيف عبء الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتواصل، في هذا الصدد، التشجيع على استكشاف آليات لمعالجة مشاكل ديون تلك البلدان معالجة شاملة قد تشمل مقايضات الديون بتحقيق تنمية مستدامة، أو ترتيبات لمقايضة الديون بين جهات دائنة متعددة، حسب الاقتضاء؛

١٢ - **تحيط علما** بأن هناك تسليما بأن ديون بعض البلدان المدينة من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون ديون لا يمكن تحملها، وأن هناك حاجة إلى اتخاذ خطوات حكيمة وملائمة لمعالجة هذه المشاكل، وترحب، في هذا الصدد، بنهج إيفيان الذي يأخذ به نادي باريس، وتهيب بالبلدان الدائنة أن تكفل أن تقتصر الاستجابة المعدة لتلائم بدرجة أكبر إعادة هيكلة الدين على حالة العجز الوشيك عن أداء الالتزامات، وألا تعتبرها البلدان الدائنة بديلا عن مصادر تمويل أعلى تكلفة، وأن تعامل ديون هذه البلدان بطريقة تعكس أوجه ضعفها من الناحية المالية وهدف تعزيز قدرتها على تحمل الديون لفترة طويلة؛

١٣ - **تدعو** البلدان المانحة إلى أن تواصل، واضعة في اعتبارها تحليلات القدرة على تحمل الديون الخاصة بكل بلد، جهودها الرامية إلى زيادة المنح الثنائية للبلدان النامية، وهو ما يمكن أن يسهم في تحقيق القدرة على تحمل الديون في المدى المتوسط إلى المدى الطويل، وتسلم بضرورة أن تكون البلدان قادرة على الاستثمار في عدة مجالات منها الصحة والتعليم، مع المحافظة على قدرتها على تحمل الدين، وفي هذا الصدد تؤكد ضرورة اتخاذ إجراءات لضمان ألا تنتقص الموارد المقدمة لتخفيف الدين من موارد المساعدة الإنمائية الرسمية؛

١٤ - **ترحب** بما يبذله المجتمع الدولي من جهود لتحقيق المرونة، وتؤكد الحاجة إلى مواصلة تلك الجهود في مساعدة البلدان النامية في فترة ما بعد انتهاء الصراع، ولا سيما البلدان المثقلة بالديون والفقيرة، حتى تتمكن من إنجاز خطوات التعمير الأولى اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية؛

١٥ - **تسلم** بما يضطلع به من أعمال متواصلة من أجل اعتماد نهج أكثر شمولا إزاء إعادة هيكلة الديون السيادية، وتؤيد إدراج المزيد من شروط العمل الجماعي في إصدارات السندات الدولية، وتشجع بقوة البلدان الرائدة في إصدار السندات والقطاع الخاص على إحراز تقدم ملموس فيما يتصل بإعداد مدونة سلوك فعالة، واضعة في اعتبارها ضرورة عدم استبعاد التمويل الطارئ في أوقات الأزمات، لتشجيع التقاسم المنصف للأعباء، وتقليل المخاطر المعنوية إلى أدنى حد، وهو ما سيدفع بالمدينين والدائنين إلى العمل معا بطريقة تتسم بالفعالية وحسن التوقيت، من أجل إعادة هيكلة الديون التي لا يمكن تحملها؛

١٦ - **ترحب** بجهود المجتمع الدولي وتهيب به كذلك أن يدعم بناء القدرات المؤسسية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية لإدارة الأصول والخصوم المالية، وأن يعزز إدارة الديون التي يمكن تحملها باعتبارها جزءا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية الوطنية؛

١٧ - **تدعو** مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي إلى القيام، بالتعاون مع اللجان الإقليمية، والمصارف والصناديق الإنمائية، والمؤسسات الأخرى المتعددة الأطراف، بمواصلة دراسة إمكانية إنشاء فريق استشاري معني بإدارة الديون الخارجية يرمي إلى تطوير أفضل الممارسات، وتعزيز الاتساق وتوطيد القدرة المؤسسية في البلدان النامية في مجال إدارة الديون، واضعا في اعتباره ما سبق أن تم إنجازه من أعمال؛

١٨ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء وكذلك بمنظومة الأمم المتحدة، أن تتخذ التدابير والإجراءات المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المتصلة بمسألة مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية، وتدعو مؤسسات بريتون وودز وكذلك القطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

١٩ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الستين تقريرا عن تنفيذ هذا القرار، وأن يضمن ذلك التقرير تحليلا شاملا ومستفيضا لمشاكل الديون الخارجية وخدمة الديون التي تعانيها البلدان النامية؛

٢٠ - **تقرر** أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الستين، في إطار البند المعنون ''المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي''، البند الفرعي المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية''.

الجلسة العامة ٧٥
٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤